جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**
أسم الباحث	**احمد رسن علاوي**
أسم المشرف	**أ.م.د أحمد محمد فهمي سعيد**
الأيميل	
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد** | **مدرس** | **أستاذ مساعد** | **أستاذ** **√ ماجستير** | **دكتوراه**
عنوان البحث	**التقنيات المصرفية واثرها على جودة الخدمة المصرفية– دراسةاستطلاعية في فروع مصرف الرافدين / البصرة**
السنة	**٢٠٠٨**
اللغة	**العربية**
الخلاصة	**للتقنيات أهميه خاصة عند منظمات الأعمال، إذ إن التعقيد البيئي والمنافسة الكبيرة والتغيير السريع في حاجات الزبائن ورغباتهم دفع المنظمات للعمل على رفع مستوى كفاءة وفعالية أدائها لتلبيه طموحاتها في المنافسة والبقاء.** **وأصبح بامكان المنظمات المصرفية علىَ نحو خاص تبني المفاهيم الاساسية للتقنيات واستخدام الأدوات والوسائل اللازمة للإبتعاد عن الصيغ التقليدية في العمل المصرفي وأحداث تغيير أفضل في الخدمات المصرفيه المقدمة للزبائن.** **لقد تناولت الدراسة المتغير المستقل للتقنيات المصرفية (تكنولوجيا ،المكونات المادية، وشبكات الاتصال، وقاعدة البيانات ، والافراد، والبرمجيات) والمتغير المعتمد جودة الخدمة المصرفية (الاعتمادية، والاستجابة، وسهولة الحصول على الخدمة والوصول إليها ، ومعرفة وفهم الزبون، الجدارة و الأهلية ، والمصداقية، والكياسة والمجاملة ، والأمان، والملموسات) وعلىَ وفق ما تقدم يتبنى البحث منهجا وصفيا وتحليلياً، ومقارنة لأهمية متغيرات البحث، وتفسير اثر التقنيات المصرفية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، وسعت الدراسة إلى الاجابة عن عدد من الآسئلة في ضوئها تم بناء الإطار النظري، وصياغة ستة فرضيات اختبرت العلاقات ارتباطا واختلافا وتأثيرا، واستند البحث علىَ مجموعة مقاييس عالمية جاهزة تم تطويرها، وجمعت البيانات من (٨٧) فردا لكل من العاملين والزبائن في ثلاثة فروع من مصرف الرافدين(البصرة/٢ ،والمعقل،والجنينة) العاملة في محافظة البصرة واعتمدت علىَ أساليب احصائية وصفية واستدلالية متقدمه على النظام (SPSS 10).** **وتمثلت نتائج اختبار الفرضيات وتحليلها وتفسيرها وجود علاقات ارتباط معنوية لعناصر التقنيات المصرفية وأبعادها في تحسين جودة الخدمات المصرفية.**

	وتباين أهميه أبعاد التقنيات المصرفية من حيث تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في تحسين جوده الخدمات المصرفية . وانتهى البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها، إن المصارف المبحوثة تأشيروجود حالة ضعف في البرمجيات وذلك بسبب انتهاج المنحى التقليدي وعدم مكننة العمل بما يوازي التطورات الحديثة وكان للبحث توصيات منها .

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	الاء عباس علي			
أسم المشرف	أ.م.د. احمد محمد فهمي سعيد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	امكانية الحصول على اداء تنسيقي فاعل ومتكامل الكترونيا مع ادوات المشتقات المالية / دراسة مقارنة في عينة من المصارف العراقية			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعتبر البنوك بشكل عام معيار تنمية الدول وهي تقوم بصياغة مستوى أعلى من الجانب الحضاري لهذه البلدان. استطاع النظام المصرفي العربي والعالمي ، لكونه من الأسس الأساسية ، أن يساهم من خلال أدائه في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية من خلال اتخاذ خطوات واسعة في استكشاف واستخدام الأساليب المتطورة والمتجددة لمواكبة الأحداث والأحداث العالمية. التغييرات. يعتمد هذا التأقلم على قدرة البنوك على التركيز بشكل متزايد على أهمية التسويق المصرفي والتفكير فيه على أنه فئة عالية من التعليم في الأعمال المصرفية حيث يبحث البنك عن جناح لكسب الولاء الدائم للعميل ، وهذا الهدف ليس كذلك. ولتحقيق ذلك ، يجب أن يكون مسوقو الخدمات المصرفية على دراية جيدة وفهم كامل لمفاهيم التسويق الحديثة ، وكذلك تحسين أساليب وأنظمة هذا المجال. وفقًا لأحدث الأساليب ومعدات التسويق الإلكتروني الحديثة ، وما إلى ذلك ، فإن هذه الثورة النوعية مع ما تقدمه من فرص ستساعد في خلق بدائل جديدة باستخدام أدوات المشتقات المالية لتمكينها من الحصول على أداء مصرفي أكثر إبداعًا وتكاملًا إلكترونيًا مع أدوات المالية. المشتقات.			

جامعة بغداد					
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف				
أسم الباحث	بلسم حسين رهيف				
أسم المشرف	د.أحمد محمد فهمي سعيد				
الأيميل					
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	
	√ ماجستير		دكتوراه		
عنوان البحث	استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي				
السنة	٢٠٠٨				
اللغة	العربية				
الخلاصة	يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ونظرا لذلك فقد منحت العديد من البنوك المركزية أبعادا وأفاقا أوسع وأعمق لفهم طبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال ما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعليه تمكنه من ممارسة مهامه ووظائف لكي يحقق أهداف السياسة النقدية لذلك نجد أن العديد من البلدان قد عدلت أو شرعت قوانين جديدة ضمنتها تدابير وأسس تضمن استقلالية بنوكها المركزية . لأجل ذلك فقد تم وضع تم وضع الفرضيتين الآتين : الفرضية الأولى : يعتمد أساس نجاح البنك المركزي في قدرته على إدارة السياسة النقدية وتحقيق أهدافها . الفرضية الثانية : يعتمد أساس نجاح البنك المركزي على قدرته في الابتعاد عن التأثيرات السياسية والحكومية والذي يؤدي إلى زيادة درجة استقلاليتها " . وقد حاول هذا البحث أبراز أهمية استقلالية البنك المركزي ، والتي تعرف بأنها:- حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسة النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التداخلات السياسية ، ولا تعني الاستقلالية بأي حال من الأحوال الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة أو انفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية حيث يمكن الاتفاق على هذه الأهداف بين البنك المركزي والحكومة ،				

بمعنى الاستقلالية في تحديد الأهداف الوسيطة وفي انتهاج الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف مع ضرورة الحفاظ على اكبر قدر ممكن من الانسجام والتناغم بين السياسة النقدية والمالية . والدور الذي تلعبه في رسم سياسة نقدية فعاله من خلال دراسة وتحليل تجارب مختارة لبلدان تتفاوت في درجة استقلالية بنوكها المركزية ، حيث يلاحظ أن معظم البلدان الأوربية حاولت أن تجد تشريعات قانونيه لبنوكها المركزية في سبيل المزيد من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية وعدم تدخل السلطات الحكومية ، لذلك سوف يتم التعرف على أهم مؤشرات ودلائل استقلالية البنك المركزي الأوربي، أما بالنسبة للبلدان النامية ومنها البلدان العربية، فعلى الرغم من دعوتها نحو استقلالية بنوكها المركزية تماشيا مع الدعوات الدولية ، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن البعض منها لا تقر بفصل السياسة النقدية عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة . لهذا سلط البحث الضوء على بلديين عربيين البلد الأول هو لبنان لما يتمتع به مصرف لبنان المركزي من استقلالية تفوق البنوك المركزية العربي الأخرى ، والبلد الثاني هو سوريا باعتبار مصرفها المركزي واحد من اقل البنوك المركزية العربية استقلالية ، فضلا عن ما يتميز به من نظام سياسي و اقتصادي شمولي . وكان لابد من أن يكون فصل البحث الأخير مكملا لما سبقه وذلك بتسليط الضوء على تجربة البنك المركزي العراقي كنموذج يمكن من خلاله إلقاء نظره على هذه المؤسسة الاقتصادية خلال مسيرتها التي استمرت زهاء ٦٠ عاماٍ و تقييم درجة الاستقلالية التي تتمتع بها في ضوء القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ،وأثارها على فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار . وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات نورد فيما يلي أهممها : ١- حصول البنك المركزي العراقي على درجه أعلى من الاستقلالية بموجب قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ . ٢- يشير الواقع إلى عدم وجود استقلالية كاملة ، بمعنى فصل السياسة النقدية عن السياسة الاقتصادية الأخرى. ٣- الهدف الرئيسي لاستقلالية البنوك المركزية يتمثل في ،استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بحيث تكون أكثر كفاءة و فاعلية وتعمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار . وفي الختام فأن البحث يوصي بضرورة أيجاد السبل الكفيلة لمحاولة تطبيق فقرات قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ولاسيما المواد المتعلقة باستقلالية البنك وعلاقته بالحكومة ،فضلاً عن التنسيق بين البنك المركزي العراقي و وزارة المالية لجعل ارتباط المصارف الحكومية بالبنك المركزي أسوة بالمصارف الخاصة ، بحيث لا يتجاوز ارتباطها بالوزارة الناحية الإدارة فقط ، وذلك لغرض سهولة تطبيق السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي .	

<table>
<tr><td colspan="3">جامعة بغداد</td></tr>
<tr><td>أسم الكلية / المعهد</td><td colspan="2">المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>القسم</td><td colspan="2">قسم الدراسات المالية / مصارف</td></tr>
<tr><td>أسم الباحث</td><td colspan="2">تغريد مجيد عبد الحسين</td></tr>
<tr><td>أسم المشرف</td><td colspan="2">د. أحمد محمد فهمي سعيد</td></tr>
<tr><td>الأيميل</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td rowspan="2">الدرجة العلمية</td><td>مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ</td><td></td></tr>
<tr><td>√ ماجستير | دكتوراه</td><td></td></tr>
<tr><td>عنوان البحث</td><td colspan="2">تقييم الاستثمارات باستخدام أنموذج تسعير الموجودات الرأسمالية في السوق العراقية
دراسة في عينة من المؤسسات المالية العراقية بحث تطبيقي مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية</td></tr>
<tr><td>السنة</td><td colspan="2">٢٠٠٨</td></tr>
<tr><td>اللغة</td><td colspan="2">العربية</td></tr>
<tr><td>الخلاصة</td><td colspan="2">تعتمد العديد من الشركات في تقييم أدائها الاستثماري على مقارنة المعايير الموضوعة في الشركة كنسب الربحية والدوران مع الأداء الفعلي أو بمقارنة أدائها الفعلي مع أدائها التأريخي في الحقب السابقة, وهذه معايير داخلية للأداء تهتم الشركة بها.

وتستخدم المعايير الخارجية على نطاق واسع لمقارنة أداء الشركة الفعلي مع أداء الشركات المماثلة أو مع اداء الشركات المنافسة في بيئة العمل. لكن هذه المعايير الداخلية والخارجية هي معايير وحيدة الجانب تأخذ بمؤشر العائد فقط و تهمل جانب المخاطرة , لذلك فان من أهم أسهامات أنموذجات السوق الحديثة , أنها تأخذ بالحسبان بعدي المخاطرة والعائد المتحقق مع العائد المطلوب والذي تحتسب بواسطة النموذج لتحديد العائد الذي ياخذ بنظر الاعتبار المخاطر الناجمة عن الاستثمار وعلى استخدام مقاييس الأداء المختلفة التي استخدمت في السنوات الاخيرة في تقويم الأداء. من خلال بعدي المخاطرة والعائد معا' .

إن أنموذجات السوق الحديثة استخدمت لتكوين محافظ استثمارية كفوءة في اسواق مالية كفوءة نسبيا وحسب ما اثبتته الدراسات. وترى الباحثة استنادا لما سبق أن بالامكان تطبيق هذه الأنموذجات في السوق العراقي على الرغم من كونه ليس سوقا كفوء باعتبار انه سوق نامية تفتقر الى اليات التبادل في المعلومات وعمليات التبادل الالكتروني.

ويلاحظ ان الشركات المالية العراقية مثل المصارف تستثمر الفوائض النقدية لديها في أنواع محدودة من الاستثمارات التي تكون في الغالب استثمارات ذات عائد منخفض ومخاطرة قليلة أو أنها تعمل على تكوين محافظ استثمارية على أسس غير</td></tr>
</table>

	علمية تعتمد بشكل أساس على الخبرات الشخصية والحدس .وهي في الغالب تتكون من أسهم يحتفظ بها بشكل دائم (استثمارات ثابتة) للافادة من توزيعات الأرباح وعمليات الرسملة وزيادات رأس المال وتتجنب هذه المصارف في اغلب الأحيان التدأول والمضاربة الأمر الذي يحد من قدرة تلك المصارف على اتخاذ قرارات استثمارية كفوءة .مبنية على أساس الدراسة العلمية للموازنة بين العائد والمخاطرة.كما أن قراراتها الاستثمارية لا يتم تقييمها على وفق أسس علمية بل انها في بعض الأحيان لا يتم تقييمها مطلقا من أجل تحديد كفاءة القرارات الاستثمارية ويتضح ذلك جليا من خلال متابعة التقارير الدورية لأنظمة السيطرة في المصارف حيث إن عملية تقييم الموجودات الاستثمارية تتم من خلال إعادة تقيمها كما في تاريخ الميزانية من اجل إظهار قيمة الاستثمارات في البيانات المالية المنشورة إن استخدام أنموذجات السوق الحديثة لابد وأن يؤدي إلى اتخاذ قرارات كفوءة في تكوين محافظ استثمارية ذات عائد مرتفع وفي ظل مخاطر استثمارية محسوبة . وهو ما يوفر الدعم الكبير لنشاطات هذه المصارف ويزيد من قدرتها على المنافسة في بيئة العمل من خلال استغلال الفرص المتاحة لتحقيق العوائد . كما أنها ستوفر الأساس العلمي لتقييم تلك المحافظ وأدائها الفعلي بعيدا عن الارتجال واستخدام الحدس في تكوين تلك المحافظ.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	صباح عبد الوهاب معين العليوي			
أسم المشرف	د.حاكم محسن محمد			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية – مع التركيز على بنوك الاوفشور مملكة البحرين حالة دراسية بحث تطبيقي			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	أصبح اخذ إذن استثمار رؤوس الأموال في التنمية بما في ذلك الدول العربية من هم أولويات التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، وهذا الأمر شجع الكثيرين على استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاهتمام المقدم لتحفيز هذه العملية ، فخلق دول الحضانة بيئات			

	ستقرة في مجالاتها مثل التشريعات والسياسة التي تدعمها. تقوم استثمارات لمؤسسات الخاصة بشكل غير مباشر بإدارة وتنظيم استثمارات رؤوس الأموال وفقًا لمعايير المالية الدولية. أشهر المؤسسات هي وحدات البنوك الخارجية المتخصصة التي لعبت دورًا مهمًا لغاية في تنمية اقتصاديات الدول المستضيفة من خلال نقل التكنولوجيا الجديدة وخلق رص عمل داخلية لمواطني الدولة وتطوير الصادرات بالإضافة إلى مزايا أخرى ظهرت وضوح في العديد من المستضافة.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	فاتن خليل مجيد			
أسم المشرف	محاسب القانوني جبار محمد علي الكعبي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	دور معايير التدقيق الداخلي في رفع كفاية اعمال التدقيق الداخلي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد المصارف من المؤسسات المهمة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي في أي دولة، وذلك لما تؤديه من دور فعال بالوصل بين المدخرين والمستثمرين، حيث انها توفر السيولة اللازمة لعمليات التمويل والاستثمار ذات الاثر الاقتصادي المثمر، في الوقت نفسه تحتفظ بمدخرات الجمهور وتوفر وسيلة لدفع ثمن البضائع والخدمات وتمول العمل والتجارة. ولإداء هذه المهمات بأمان وكفاءة، يجب على المصارف المختلفة ان تمتلك ثقة الجمهور والذين تتبادل معهم الاعمال، ولكي يتم تحقيق ذلك لابد من توفير وسائل تدقيقية ورقابية كفوءة لضمان سلامة العمليات المصرفية، وكلما كانت هذه الوسائل تسترشد بأدوات ومعايير تدقيقية (دولية او محلية) زاد ذلك من كفاءة ادائها واكسبها قوة قبول ومصداقية عالية تعزز الثقة في النظام المصرفي. ان الاجراءات المتبعة في اداء التدقيق الداخلي للعمليات المصرفية المختلفة في			

	مصارفنا تتم عن طريق اتباع المدققين الداخليين لخطوات برنامج او دليل تدقيق ثابت ومعد وفق الخبرة المصرفية التي جرت العادة على استعمالها في المصارف، وعند ظهور حالة معينة لم ترد ضمن هذا الدليل، فإن المدقق الداخلي يستعين بالاحكام الشخصية والخبرة العملية المتراكمة لديه، وهذا غالباً ما يؤدي الى خلق الاجتهادات واختلاف الاجراءات ما بين المدققين الداخليين والذي يولد عدم الدقة وضعف الثقة في نتائج اعمال التدقيق الداخلي. لذا سيتم التركيز على دور التدقيق الداخلي في فحص وتقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية المصرفية والذي يفترض ان يبنى على مقومات واسس مهمة متمثلة بوجود معايير تدقيق تتم على اساسها عملية التدقيق الداخلي في المصارف كلها، فالمعايير تعد النموذج الواجب اتباعه اثناء اداء مهمة التدقيق وتحدد المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بالتدقيق. وعليه فقد تم تناول موضوع البحث من خلال ثلاثة فصول: تضمن الفصل الاول مبحثين هما: المنهجية والدراسات السابقة ذات الصلة، اما الفصل الثاني فقد تناول معايير التدقيق الداخلي واهميته في رفع كفاية التدقيق الداخلي في المصارف بثلاثة مباحث اما الجانب العملي فقد تم تناوله في الفصل الثالث التطبيق العملي لمعايير التدقيق الداخلي في المصارف وذلك في مبحثين. وقد تم التوصل الى اهم الاستنتاجات والتوصيات وبما يحقق هدف اعداد هذا البحث.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف			
أسم الباحث	محمد ابراهيم هادي			
أسم المشرف	أ.م. د. نهاد عبد الكريم العبيدي			
الأيميل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	إمكانية تطبيق تأمين الودائع ضد المخاطر المصرفية في العراق			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			

الخلاصة	تواجه العديد من المصارف وفي مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية العديد من المخاطر المتنوعة والتي قد يتعرض لها أي قطاع اقتصادي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص ، وقد تعرضت العديد من المصارف وفي دول عديدة مثل (أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا ، سويسرا، ... الخ) إلى أزمات مصرفية ومالية أدت إلى تعثر وإفلاس العديد من مصارفها ، مما دفع بهذه المصارف وبإدارتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للتخلص من هذه المصاعب المالية ، ومن ضمن هذه الحلول كانت مؤسسة ضمان الودائع المصرفية التي أنشأت بسبب هذه الأزمات والتي وجدت من أجل مساعدة هذه المصارف للخروج من أزماتها المالية ، حيث تقوم المؤسسة وبشكل مهم على حماية المصارف من الانهيارات مما يزيد ثقة المودعين بمصارفهم . كنتيجة للظروف البيئية الخاصة التي يعمل بها القطاع المصرفي في العراق وكثرة المخاطر وتوالي الأزمات التي رافقت العمل المصرفي العراقي من سرقات واختلاسات وتزوير وظروف أمنية وسياسية واقتصادية متغيرة وغير مستقرة ، لهذا جاءت أهمية دراسة موضوع البحث وذلك من خلال الإطار النظري للمخاطر المصرفية وكذلك الإطار النظري لمؤسسة ضمان الودائع وما هي الدول التي طبقته ومن ثم أخيرا جاءت الدراسة التحليلية للقطاع المصرفي التجاري العراقي ، ومن أهم أهداف البحث هو (تقديم الاقتراحات المتعلقة بتطوير أساليب العمل المتبعة في المصارف العراقية لحماية ودائع المودعين وكذلك اقتراح الآليات التي يمكن استخدامها لضمان حماية الودائع في المصارف العراقية . وأخيرا جاءت الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ومن أهمها هي : ارتفاع حدة المخاطر المصرفية في أغلب دول العالم (المتقدمة والنامية) وذلك بسبب تسارع العولمة وتشابك العديد من المؤسسات المالية مع بعضها البعض ، وزيادة انفتاح الأسواق المالية على المستوى العالمي وكذلك عدم وجود كيان خاص ومستقل يمثل عموم المصارف العراقية كاتحاد المصارف العراقية . ومن ثم جاءت التوصيات الواردة بشأنها والتي نأمل أن تكون قابلة للتحقق وهي التركيز على الدورين الوقائي والعلاجي لمؤسسة التأمين على الودائع بحيث تعمد هذه المؤسسة إلى فرض الضوابط والمعايير الكفيلة بالحيلولة دون الوقوع في مشكلات الفشل أو الإعسار المالي وكذلك الإسراع بتأسيس نقابة أو اتحاد للصيرفيين والمصارف العراقية تعنى وتهتم بأمور ومشاكل المصارف والصيرفة العراقية .

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	ميثم فريد راضي
أسم المشرف	أ.م.د . عبد الرضا شفيق البصري
الأيميل	

الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	√ ماجستير		دكتوراه	
عنوان البحث	اثر الائتمان المصرفي في كفاية راس المال وفق مقررات لجنة بازل(٢،١) (دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية)			
السنة	٢٠٠٨			
اللغة	العربية			
الخلاصة	تعد المصارف التجارية المحور الأساسي لتنمية القطاعات الاقتصادية في أي بلد بغض النظر عن النظام السياسي. ويعد رأس المال في المصرف المحور الرئيسي للعمل المصرفي بوصفه هامش آمان للمودعين وحاجزا واقيا من المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، وبشكل خاص مخاطر الائتمان المصرفي. وعلية كان موضوع البحث يجمع بين هذين الموضوعين الأساسيين (الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال) في إطار مشكلة أساسية تتجلى في عدم اهتمام إدارات المصارف العراقية الحكومية والخاصة بإدارة رأسمالها وتعزيز كفايته ، وكذلك عدم مراعاة المبادئ السليمة في إدارة الائتمان والقروض والموازنة بين المخاطرة والعائد ، وتخلف المصارف العراقية عن المصارف المعاصرة في تطبيق المؤشرات الدولية المصرفية وبشكل خاص مؤشرات لجنة بازل (١ ، ٢) . وعليه استهدف البحث اختبار العلاقة بين الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال وتقديم مقترحات وتوصيات تهدف إلى تحسين إدارة المصارف العراقية الحكومية والخاصة لرأسمالها وأئتماناتها بما يساهم في تحسين دورها في التطوير الاقتصادي ، وبيان إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقررات لجنة بازل على المصارف العراقية وطرح البحث بعض التساؤلات منها ١- مالمتطلبات الأساسية لتطبيق المعيار الجديد لبازل ٢ ، ٢- هل هناك أمكانية لتطبيق هذا المعيار على واقع المصارف التجارية العراقية ، ٣- ماهي طبيعة العلاقة بين الائتمان المصرفي وكفاية رأس المال . ولغرض تحقيق أهداف البحث وفرضياته اختار الباحث عينة مكونه من مصرفين هما مصرف الرافدين الحكومي كونه أكبر المصارف العراقية ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار الأهلي واعتماده على بيانات كشف الميزانية العمومية للاعوام من (١٩٩٤-٢٠٠٢) وكانت أهم استنتاجات البحث أن المصارف التجارية العراقية عملت على زيادة نسبه كفاية رأس مالها عن النسبة المقررة على وفق معيار لجنة بازل والبنك المركزي العراقي لاسيما المصارف الأهلية ، كذلك حاجة المصارف التجارية العراقية إلى وكالات التصنيف الائتماني ودعم موقفها بمزيد من الشفافية والإفصاح, وأخيرا قله المعلومات المتوافرة عن معيار بازل لدى معظم العاملين في مجال الحقل المصرفي في المصارف التجارية العراقية .			

جامعة بغداد

أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / مصارف
أسم الباحث	نجاة شاكر محمود
أسم المشرف	د.احمد محمد فهمي سعيد
الأيميل	
الدرجة العلمية	مدرس مساعد | مدرس | أستاذ مساعد | أستاذ √ ماجستير | دكتوراه
عنوان البحث	تحليل العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني وفق لاتفاقية بازل/٢ دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية
السنة	٢٠٠٨
اللغة	العربية
الخلاصة	التصنيف الائتماني هو اسلوب لتقويم جدارة الزبون ائتمانيا وذلك باستخدام مجموعة من المعايير . ويستخدم التصنيف الائتماني لتصنيف كبار الزبائن او صغار الزبائن وكذلك للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة يستفاد من التصنيف الائتماني في السرعة في تقويم الزبون واتخاذ القرار الائتماني الصائب بالنسبة له وكذلك يمكن ان يستفاد من التصنيف الائتماني في الحد من الخسائر المستقبلية التي يمكن ان يتعرض لها المصرف نتيجة منح الائتمان,ويساعد في اتخاذ قرار الاستثمار من خلال معرفة الجدارة الائتمانية للشركة مصدرة الاسهم.يعد التصنيف الائتماني اداة من الادوات التي تساعد على تقويم المخاطرومراقبة هذه المخاطر والتحوط لها.هناك انواع من التصنيف الائتماني (تصنيف ائتماني خارجي,تصنيف ائتماني داخلي) يمكن للمصرف ان يختار النوع الذي يناسب امكانية المصرف وحجم العمليات المصرفية التي يقوم بها.يجب على المصرف ان يقوم بعملية التصنيف الائتماني التي تكون سهلة ومفهومه وبسيطة لموظفي المصرف للمحافظة على زبائنه.وهناك جملة من العوامل التي يجب على المصرف ان ياخذها بنظر الاعتبار ويعمل على تجاوزها والتحوط لها خاصة تلك التي تطرقت لها اتفاقية بازل/٢ والمتمثلة بالمخاطر التشغيلية الناتجة عن الاعمال التي يقوم بها المصرف وممارسات وموظفيه,ان موضوع التصنيف الائتماني موضوع حيوي ومعاصر ونافع لاعادة هندسة اداء القطاع المصرفي العراقي وتطويره لانجاز وظائفه في خدمة التنمية الاقتصادية في القطر وهو نوع من انواع التطور بالصناعة المصرفية وعلى المصارف ان تعمل لغرض تطبيق هذا النظام لمواكبة التطور الحاصل في بقية المصارف العربية منها والعالمية .ولاغراض البحث اخذت عينة من مصرفي الرافدين والرشيد وطبقت عليها جملة من الاختبارات الاحصائية ,وتوصلت الباحثة من خلال هذه الاختبارات انه لم يتم تطبيق اتفاقية بازل ولكن هناك لوائح ارشادية صادرة عن البنك المركزي ,وان هناك جملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في

	تطبيق نظام التصنيف الائتماني والتي على المصارف ان تاخذها بنظر الاعتبار لنجاح عملية التصنيف الائتماني.

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	**المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية**			
القسم	**قسم الدراسات المالية / مصارف**			
أسم الباحث	**نور صلاح عبد النبي**			
أسم المشرف	**أ.د. عدنان داود العذاري**			
الأيميل				
الدرجة العلمية	**مدرس مساعد**	**مدرس**	**أستاذ مساعد**	**أستاذ**
	√ ماجستير		**دكتوراه**	
عنوان البحث	**" قياس تأثير أبعاد جودة الخدمة والرضا الوظيفي على التعامل مع زبائن المصرف / بحث تطبيقي مقارن بين المصارف الحكومية و الأهلية**			
السنة	**٢٠٠٨**			
اللغة	**العربية**			
الخلاصة	**أصبح الزبون في عالم اليوم المحور الذي تحتاط إليه جميع المنظمات الخدمية في عالم الأعمال كونه مقياس لتقويم أداء المنظمة ,فان تحقيق رضاه هو هدف المديرين فأولوا لهذا الجانب أهمية كبيرة لتحقيق جودة عالية بمفهومها المادي والمعنوي لذا أدركت العديد من المنظمات المصرفية أن رضا الزبون يمنحها مسوغاً قوياً للبقاء لمدة طويلة وبخاصة في ظل التحديات الراهنة ,إذ تعد المنافسة الصيغة الأساسية في ظل التجارة العالمية (w.t) والتطورات التكنولوجية الحديثة ,فسعت لفهم فلسفة رضا الزبون , لأنه يحقق لها ميزة تنافسية تسهم في تحقيق مستويات ربحية عالية . ولتطبيق هذه الفلسفة يجب على إدارة المنظمات الإهتمام برضا موظفيها إذ إن وجود موظفين راضين عن بيئة عملهم يعتبر شرطاً مسبقاً لزيادة الإنتاجية والاستجابة والنوعية لخدمة الزبون فيعد الموظف أداة ستراتيجية من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيق ميزة تنافسية وخلق قيمة للمنظمات ,فإن ربط رضا الموظفين ورضا الزبائن والتعاون يحقق ميزة تنافسية وهو الهدف الأسمى للمنظمات .**			